

دور الحوكمة في جلب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الجودة

حوالف رحيمة♦

الملخص:

تعد الحوكمة "Governance" من المواضيع الحديثة التي يتم تداولها في الوقت الحالي، نظرا لأهميتها في تطوير البيئات التنظيمية سواء على صعيد مؤسسات الدولة أو الشركات الخاصة، وذلك من خلال علاقتها بآليات وإجراءات الإصلاح الإداري الذي يعد أحد العناصر المهمة في تحقيق الشفافية والجودة.

فالحوكمة نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق الحوكمة في المنظمات الجزائرية باعتبارها أسلوب متميز لتحقيق التميز في الإدارة من ناحية وتحقيق العدالة الاجتماعية من ناحية أخرى، مما يحفز المستثمرين الأجانب على إقامة استثماراتهم في الجزائر لتحقيق الجودة ورفع مردودية النشاط والنسيج الصناعي في الجزائر

الكلمات المفتاحية: حوكمة، استثمارات، شراكة، تنويع اقتصادي، جودة.

♦ أستاذة محاضرة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، البريد الإلكتروني :

rhoualef@yahoo.com

Résumé:

La gouvernance est l'un des sujets les plus importants du développement, aussi bien pour les entreprises étatiques que pour les entreprises privées et ce, grâce à sa relation avec les mécanismes et procédures de la réforme administrative, élément important pour la transparence et la qualité. C'est un système dans lequel l'activité des institutions est soumise à un ensemble de lois, règlements et décisions visant à atteindre qualité et excellence dans la performance en choisissant des méthodes appropriées.

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance de la mise en œuvre de la gouvernance dans les organisations algériennes, en tant que moyen distinctif d'atteindre l'excellence en matière de gestion et de justice sociale, ce qui incite les investisseurs étrangers à investir en Algérie pour atteindre des objectifs de qualité et augmenter la rentabilité de l'activité industrielle en Algérie.

Mots-clés : Gouvernance, investissement, partenariat, diversification économique, qualité.

Abstract:

Governance is one of the the most important development issues, both with regard to state institutions and private enterprises, through its relationship to the mechanisms and procedures of administrative reform, an important element for transparency and quality. It is a system in which the activity of institutions is subject to a set of laws, regulations and decisions aimed at achieving quality.

This study aims to highlight the importance of the implementation of governance in Algerian organizations, as a distinctive means of achieving excellence in management and social justice, which encourages foreign investors to invest in Algeria to achieve quality objectives and increase the profitability of industrial activity in Algeria

Keywords: Governance, investment, partnership, economic diversification, quality.

مقدمة

إن ضعف الاقتصاد الجزائري يمكن تفسيره من خلال "المتلازمة الهولندية" وهي "مرض اقتصادي" يصيب معظم البلدان المنتجة للنفط، مثل فنزويلا التي لديها 12.2 مليار برميل من النفط القابل للاستغلال، ومثل الجزائر التي تعد من بين أكبر عشرين مصدرا عالميا للذهب الأسود. وقد يعتقد الكثير أن هذه الاحتياطات الكبيرة ستكون ضمانا للازدهار الاقتصادي للبلاد، ومع ذلك فإن مستوى التنمية يبقى منخفضا نسبيا. فالجزائر يتركز اقتصادها بشكل حصري تقريبا على استغلال احتياطات النفط والغاز. وهذا الخيار يظهر بوضوح عند قراءة مؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ أن ما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي يأتي من استغلال موارد النفط والغاز التي تمثل 95% من الصادرات وثلاثي الإيرادات الضريبية¹. أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية بين عامي 2014 و2019 قد أثر بشكل كبير على الحسابات القومية الجزائرية، مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك والاستثمار، حيث أن الهشاشة الاقتصادية زادت حداثها منذ عقود بسبب مصادرة العوائد المرتبطة بالنفط. وفي ضوء المستجدات الراهنة تسعى الجزائر إلى البحث عن عوائد مالية جديدة من خلال تفعيل الاستثمارات الأجنبية لتتويع الاقتصاد الوطني. وهذا ما دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما دور الذي تلعبه الحوكمة من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الجودة؟

وللإجابة على الإشكالية سنتطرق في هذه الدراسة التوالي إلى الإطار النظري للدراسة (أولا)، ثم إلى دور الشراكة في جلب الاستثمارات الأجنبية (ثانيا)، وأخيرا، إلى دور الحوكمة في تعزيز الشراكة وتحقيق الجودة (ثالثا).

¹<https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/3/6/>

أولاً. - الإطار النظري للدراسة

لقد أصبحت حوكمة الشركات " Corporate Governance " من الموضوعات الهامة علي كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997م، وأزمة شركة Enron والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م، وكذلك أزمة شركة Worldcom الأمريكية للاتصالات عام 2002م¹. وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري وافتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف. وتعد الحوكمة "Governance" من المواضيع الحديثة التي يتم تناولها في الوقت الحالي، ويجب الإشارة إليها وإلى أهميتها في تطوير البيئات التنظيمية سواء على صعيد مؤسسات الدولة أو الشركات الخاصة وذلك من خلال علاقتها بآليات وإجراءات الإصلاح الإداري الذي يعد أحد العناصر المهمة في نظام الحوكمة الذي يساهم في ضبط العمل وتوجيه العمليات نحو النجاح والتطور المستمر². كما تركز الحوكمة في جوهرها على توطيد العلاقات بين أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، والملأك وباقي أصحاب المصالح والمنظمات والهيئات المهنية والحكومية، وتركز كذلك على كيفية تفعيل دور كل هذه الأطراف في توجيه ومراقبة العمليات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية للشركة. من خلال ما سبق، سوف نتعرض في هذا المبحث إلى تبيان ماهية الحوكمة ومبادئها (I.-)، ثم نبين مدى أهمية إدارة الجودة الشاملة لتي تعتبر بمثابة جزء لا يتجزأ من الحوكمة (II.-).

¹ محمد أحمد إبراهيم خليل " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية"

دراسة نظرية تطبيقية <http://islamfin.yoo7.com/t2072-topic>

² دور الحوكمة في تحقيق الجودة والارتقاء بخدمة المواطنين - تاريخ النشر 09/11/2014 <http://www.alkhaleej.ac/economics/page/d73f6c06-5e2d-4350-94f4-090c04d3d13d>

I.- ماهية ومبادئ الحوكمة:

كما هو معلوم أن مصطلح الحوكمة قد عرفه العديد من المختصين في شتى المجالات. وعليه، سنحاول إعطاء بعض التعاريف التي جاء بها بعض المختصين (أ.-) وكما يجب التعرض إلى أهم لمبادئ الخاصة به (ب.-).

أ.- بعض التعاريف لمصطلح الحوكمة

يمكن تعريف "الحوكمة" بأنها نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في أداء العمل، فهناك من يرى الحوكمة على أنها عمليات اتخاذ القرار أو العمليات التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات المتخذة استنادا إلى مجموعة القوانين والنظم التي من شأنها أن تساهم في اختيار الأساليب المناسبة والفعالة التي تتيح لها في آخر المطاف تحقيق الجودة و التميز في الأداء. وتعرف كذلك على أنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة على أعلى مستوى وفقا للمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية بغرض تحقيق أهدافها¹.

ب.- المبادئ الأساسية للحوكمة

من المبادئ الأساسية التي تدعو إليها الحوكمة ما يلي:

¹ مصطفى عقاري وحكيمة بوسلمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية الحجم 6 ، العدد 9 ، 2013. ص 40 -42.

1. المحافظة على أموال الدولة

تعد المحافظة على المال العام الهدف الأول الذي تدعو إليه الحوكمة، ومن أهم السبل الكفيلة لتحقيق ذلك، وضع قوانين وتشريعات تتلاءم مع التغيرات الاقتصادية العالمية عموم أو التطورات الاقتصادية على المستوى المحلي خصوصاً.

2. الإفصاح والشفافية

يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ اللازمة لتحقيق أو تطبيق نظام حوكمة مؤسسات الدولة من خلال ضرورة توفر جميع المعلومات بدقة ووضوح وعدم إخفاء أي معلومة وإظهارها للجمهور في الوقت المناسب والإفصاح عن كافة البيانات المالية والمعلومات الأخرى وتقارير الأداء والملكية وأسلوب استخدام الصلاحيات، وأن يتم الإفصاح عن المعلومات الآتية:

- مبادئ وأهداف المؤسسة.
- الرواتب والمزايا الممنوحة إلى المديرين العاملين.
- المخاطر التي من المتوقع أن تحيط بعمل المؤسسة.
- البيانات المالية.
- المسائل المادية المتصلة بالعاملين.
- هياكل وسياسات الحوكمة المعتمدة.

3.-ضمان حقوق المتعاملين مع مؤسسات الدولة

تعد حوكمة مؤسسات الدولة من أهم الأساليب التي تحفز فئة أصحاب المصالح من مستثمرين أو مجهزين أو موردين أو عاملين الدخول في مختلف التعاملات مع المؤسسات الحكومية، لذلك على الحكومة وضع معايير وقوانين ثابتة تساهم في ضمان حقوق لكافة المتعاملين معها.

4.- تحديد مهام وصلاحيات الإدارة

يحدد نظام الحوكمة مسؤوليات الإدارة وسبل المتابعة الفعالة للإدارات التنفيذية من خلال توفير المعلومات لكافة المستويات الإدارية وبذل العناية المهنية اللازمة وبما يتناسب مع المسؤوليات الملقاة على عاتقها وبالشكل الذي يضمن الأداء الأمثل وكذلك ضمان سلامة تقرير النشاط والتقارير المالية والمحاسبية. وتسعى الحوكمة من خلال الأهداف إلى تحقيق رفع الكفاءة أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة ويمكن تحديد الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال تطبيق أنظمة الحوكمة بما يأتي:

-تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساعلة إدارة المؤسسات العامة.

-تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة، وتفضيل المصلحة العامة.

-زيادة الثقة بإدارة الاقتصاد القومي بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

II. - تطبيق إدارة الجودة الشاملة

يعد تطبيق إدارة الجودة الشاملة قرارا استراتيجيا يمس حاضر ومستقبل الشركة كوسيلة لا تعتمد على تحقيق النجاح في الأجل القصير إنما هي إستراتيجية طويلة الأجل للنمو والنجاح ومدخلا نحو التطوير الشامل للأداء ، فهي لم تعد تعني مجرد المطابقة للمواصفات وإنما تعني الانسجام مع السياسات و الإجراءات، فهي تشمل ضمان وجود وثائق صحيحة، فواتير خالية من الأخطاء و تتضمن أيضا حسن سير الإجراءات المهمة .كما تتطوي على تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة وتحسين سمعتها زيادة على تخفيض التكاليف و زيادة الربحية بما يخدم المساهمين ما يعطي دلالة واضحة على ان تطبيق إدارة الجودة الشاملة سيعزز من حوكمة الشركات 1.

إن عملية تطبيق الجودة الشاملة تحتاج إلي جملة من القواعد الأساسية و التي تكمن في إعادة هندسة الإجراءات وهي السبيل الوحيد لتطور المنظمات و التي تتطلب تغييرا جذريا في ثقافة المنظمة 2، ويبرر قرار التطبيق بعاملان على جانب كبير من الأهمية يحتاج كل منهما إلي تحليل عميق و هما : أولا ما يمكن أن يترتب على هذا التطبيق من مزايا وثانيا ما تحتتمه الضرورة، لأنه لا توجد أمام الإدارة بدائل أخرى 3. وتكمن أسباب الحقيقية في الاهتمام بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في ما يلي 4:

-خفض التكلفة وزيادة الربحية

¹العراي حمزة. نواره إيمان. دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز حوكمة الشركات "مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة -الحجم 11 - العدد 4 - جوان 2016. ص 11.

²James Champy, Reengineering Management – The mandate for new leadership » HarperCollins e-books. November 2006, p. 28.

³حرفوش مدني، المرجع السابق، ص 111.

⁴حوالف رحيمة، ادارة الجودة الشاملة دراسة تحليلية لموقف الأطباء والمرضى بالمستشفى الجامعي بتلمسان، أطروحة دكتوراه، ص 75.

- تمكين الإدارة من دراسة احتياجات العملاء والوفاء بها.
- تحقيق الميزة التنافسية والحصول على شهادات دولية مثل ISO9000.
- المساهمة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات بسهولة.
- تدعيم الترابط والتناسق بين إدارات المؤسسة ككل.
- تنمية الشعور بالانتماء لدى العاملين.
- تحسين صورة وسمعة المؤسسة في نظر العملاء والعاملين.

من خلال هذا التطبيق يتبين لنا بوضوح الأهمية القصوى التي تكتسيها إدارة الجودة الشاملة وأن هذه الأخيرة حتى يكون تطبيقها تطبيقاً فعالاً يجب الإشارة إلى أهم المبادئ التي تتوقف عليها هذه الإدارة (الفرع الأول) وكذلك الأهداف الناجمة عن تطبيقها (الفرع الثاني).

آ - مبادئ إدارة الجودة الشاملة

إن ضمان تطبيق الجودة هو برنامج يعمل على توجيه الأعمال الإدارية و يجلب انتباه الجميع¹، وهذا ما عزز من وجود الاختلاف حول مفهوم الجودة الشاملة، الذي يؤدي حتماً إلى الاختلاف حول مبادئها و هي السمات أو الخصائص الإيجابية التي تسمح بتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وبمراجعة أدبيات إدارة الجودة الشاملة يتضح تباين آراء الكتاب حول المبادئ الرئيسية لإدارة الجودة الشاملة، وتسمى عادة هذه السمات أو الخصائص

¹Philip. B. Crosby, La Qualité c'est gratuit – L'art et la manière d'obtention la qualité, (Auteurs de la qualité sans larmes), Editions, Economica 1986, p.281.

بالمبادئ الستة لإدارة الجودة الشاملة T.Q.M The six principals، وفيما يلي عرض لأهم هذه المبادئ:

1. التركيز على المستهلك أو المستفيد من الخدمة. A customer Focus

ويقصد بالعميل (المستفيد) هنا ليس فقط العميل الخارجي إنما يمتد أيضاً ليشمل العميل الداخلي في نفس المنظمة المتمثل في: الإدارات، الأقسام والأفراد، حيث ينظر إلى هذه الجهات على أنها منتج و عميل في نفس الوقت. وتقوم فلسفة الجودة الشاملة على أن العميل هو الركيزة الأساسية التي يجب أن تنطلق منها طموحات المنظمة، حيث أجمع العديد من الباحثين والمفكرين على أنه المحور الأساسي للأنشطة التي تتعلق بإدارة الجودة ، إذ أن جائزة مالكوم العالمية أعطت 25 % من علاماتها لاهتمام المنظمة بعملائها و تحقيق رغباتهم 2 بمعنى ضرورة التعرف على حاجات العملاء والعمل على توفيرها بما يتماشى و توقعاتهم ، وهي بذلك تبدأ وتنتهي بالعميل.

2. التركيز على العمليات مثلما يتم التركيز على النتائج A - focus The process ad wellalliance stratégique the result

تقوم فلسفة إدارة الجودة الشاملة على ضرورة الاهتمام والتركيز على العمليات ولا يكون التركيز فقط على النتائج المحققة، لأن النتائج في حد ذاتها تعكس جودة العمليات.

¹ د. إسماعيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 66.

² د. خضير كاظم حمود، إدارة الجودة الشاملة " دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 98-99.

3. الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها *Prévention versus inspection*

إذا طبق المبدأ الثاني يكون قد تحقق مبدأ الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها، وبستلزم تطبيق مبدأ الوقاية من الأخطاء استخدام مجموعة من معايير القياس المقبولة للجودة أثناء العمليات، بدلاً من استخدام هذه المعايير بعد وقوع الأخطاء (النتائج)، هذا بالإضافة إلى أن مبدأ الوقاية من الأخطاء يحث العاملين على ضرورة مراعاته أثناء الممارسة اليومية لأعمالهم. وفي هذا الصدد نذكر أن هناك دراسة أجريت في أستراليا توصلت إلى أن تطبيق الجودة يمكن من تفادي حوالي 16,6% من مرضى تعرضهم لحادث ضار، و 50% من الأخطار الممكن منعها¹.

- شحن وتعبئة خبرات القوى العاملة *Mobilizing expertise of the work force.*

إذا كانت المفاهيم التقليدية للإدارة تقوم على افتراض أن الأجر هو العنصر الوحيد لاهتمام الأفراد، فإن مفهوم إدارة الجودة الشاملة يقوم على أن التعويض المالي يمثل جزء من التعويض وليس كل التعويض، لأن التعويض يتضمن أيضاً: الثناء، الامتنان، المشاركة،... الخ، كما تقوم إدارة الجودة الشاملة أيضاً على أن العاملين لديهم المعلومات التي تمكنهم في حالة الاستثمار الأفضل لها من تطوير العمل وتحسين الأداء.

- اتخاذ القرارات المرتكزة على الحقائق *Fact-Based decision Making*

تقوم إدارة الجودة الشاملة على المفهوم المؤسسي لحل المشكلات، بمعنى إشراك كافة العاملين في جميع المستويات في حل المشكلات، إضافة إلى اشتراك العميل

¹ The Medical Journal of Australia « The Quality in Australian Health » - November 1995.

(المستفيد)، وهو ما يتطلب توافر كافة المعلومات الأمنية وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرارات بدلاً من الاعتماد على التكهنات والافتراضات والتوقعات الشخصية، كما يدعم هذا المبدأ أسلوب اللامركزية والعمل الجماعي.

-التغذية العكسية:Feed back-

إن مفهوم التغذية العكسية يعد من المفاهيم المهمة و أهميته تساعدنا على فهم السلوك التنظيمي بشكل عام ونظام الاتصالات و تبادل المعلومات بين العاملين في المنظمة بشكل خاص ، و يعتبر واينز Wiener أول من وضع هذا المصطلح في كتابه الذي نشر سنة 1948 حين أشار إلي أن التغذية العكسية هي عبارة عن تقرير عن الطاقة المخرجة والتي تعاد إلي النظام كمدخلات وفي عمل لاحق عرفها كأسلوب أو طريقة للتحكم هي النظام¹، كما تعتبر التغذية العكسية من عناصر الاتصال الهامة² في نظام إدارة الأداء حيث تتصف بأنها تعطى في الوقت المحدد و بالشكل محدد وتتعلق بمسائل تقع تحت سيطرة الفرد، وإذا كان الأداء الجماعي ضروريا لتحقيق هدف معين يجب أن تعطى التغذية المرتدة للجماعة³. لا يمكن بحال من الأحوال أن تحقق المبادئ الخمسة السابقة نتائجها المطلوبة إلا بالحصول على التغذية العكسية، وهنا يتضح الدور الرئيسي للاتصال، وعليه فإنه يمكن القول إن التغذية العكسية للمعلومات الأمنية عامل أساسي لنجاح إدارة الجودة الشاملة.

¹ أحمد مداوس اليامي، مفهوم التغذية العكسية في حقل السلوك التنظيمي: مراجعة لبعض الأدبيات الغربية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد 12، العدد 3، سبتمبر 2005. ص 358-360.

² محفوظ احمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، مفاهيم وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006. ص141.

³ ماريون إي هاينز، إدارة الأداء، دليل شاملا للإشراف الفعال ترجمة محمود مرسى زهير الصباغ، إدارة البحوث، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1988، ص432.

ب.- أهداف تطبيق الجودة الشاملة

إن الهدف الأساسي من تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة هو تطوير الجودة المنتجات والخدمات المقدمة مع إحراز تخفيض في التكاليف والإقلال من الوقت والجهد الضائع لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء وكسب رضاهم. هذا الهدف الرئيسي يشمل ثلاث فوائد رئيسية مهمة وهي:

1. خفض التكاليف: إن الجودة تتطلب عمل الأشياء الصحيحة بالطريقة الصحيحة من أول مرة وهذا يعني تقليل الأشياء التالفة أو إعادة إنجازها وبالتالي تقليل التكاليف

2. تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهمات للعميل: فالإجراءات التي وضعت من قبل المؤسسة لإنجاز الخدمات للعميل قد ركزت على تحقيق الأهداف ومراقبتها وبالتالي جاءت هذه الإجراءات طويلة وجامدة في كثير من الأحيان مما أثر تأثيراً سلبياً على العميل.

3. تحقيق الجودة: وذلك بتطوير المنتجات والخدمات حسب رغبة العملاء، إن عدم الاهتمام بالجودة يؤدي لزيادة الوقت لأداء وإنجاز المهام وزيادة أعمال المراقبة وبالتالي زيادة شكاوى المستفيدين من هذه الخدمات.

وتستطيع المنظمة تحقيق مجموعة من الأهداف بتطبيقها لبرنامج إدارة الجودة الشاملة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- خلق بيئة تدعم وتحافظ على التطوير المستمر مع إشراك جميع العاملين في التطوير.

- متابعة وتطوير أدوات قياس أداء العمليات.

- إيجاد ثقافة تركز بقوة على العملاء.
- تحسين نوعية المخرجات
- زيادة الكفاءة بزيادة التعاون بين الإدارات وتشجيع العمل الجماعي.
- تحسين الربحية والإنتاجية.
- تعليم الإدارة والعاملين كيفية تحديد وترتيب وتحليل المشاكل وتجزئتها إلى أصغر حتى يمكن السيطرة عليها.
- تدريب الموظفين على أسلوب تطوير العمليات وتقليل المهام عديمة الفائدة زمن العمل المتكرر.
- زيادة القدرة على جذب العملاء والإقلال من شكاويهم وتحسين الثقة وأداء العمل للعاملين.
- التحكم في إدارة الضغوط والصراعات داخل المنظمة.
- محااربة انعدام إدارة الجودة الشاملة والذي يتلخص في التنسيق الأفقي السيئ بين المصالح¹.
- وتتلخص أهداف إدارة الجودة الشاملة في قطاع المؤسسات خصوصا فيما يلي:
- إعداد المؤسسة أو الشركة للتحديات التي تواجهها والتي سوف تواجهها بالمستقبل عن طريق تحسين بناء المؤسسة، وإجراءاتها ومواردها البشرية.

¹ Marie – Catherine Escolan, Human Ressources Management &Total Quality Management, A propos d'une étude de cas hospitalière, DES. Université de Montréal, Université de Technologie de Compiègne, Ecole Nationale de la santé Publique, 2001, p. 16.

-تحويل طريقة العمل من الهيكلية المبينة على نظام الوظيفة إلى التركيز على الإجراءات، وذلك لزيادة رضا العميل.

-تحديد وجود أي خلل في استغلال الموارد البشرية والتكنولوجية.

-عمل آلية للتغلب على المشاكل التي ستنج عن الهيكل الجديدة للمنظمة.

-الحصول على شهادة الايزو.

-تدريب مجموعة مختارة من موظفين لإكساب المنظمة المهارات والمعرفة اللازمة للمساهمة في مشروع تحقيق الجودة.

ثانيا. - دور الشراكة في جلب الاستثمارات الأجنبية

إن الاستثمار هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني ذلك انه يمتص الأموال المكتنزة ويوجهها إلى النشاط الاقتصادي من اجل تلبية الاحتياجات الوطنية المختلفة. وتعريف الاستثمار يختلف من اقتصاد لآخر لذا سوف نقدم بعض التعريفات لعدد من الاقتصاديين البارزين فحسب لومبار LAMBERT «الاستثمار هو شراء أو صنع منتجات آلية ووسيلة». أما فيتون GUITTON فيقول أن "الاستثمار هو تطوير و تنمية لوسائل الطاقات المهيأة، فالاستثمار تحسين في المستقبل مع إنفاق وتضحية". أما DIETERLEN فيقول أن الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية والنظرية النقدية و نظرية التنمية ونظرية الفائدة.¹ فالاستثمار هو الأصول المادية و الغير المادية، المنقولة والغير المنقولة المكتسبة أو التي تنتجها المؤسسة والموجودة للبقاء مدة طويلة محافظة على شكلها داخل المؤسسة². إن تكوين الاستثمار عامل مهم في تحديد معدل التقدم الاقتصادي

¹Miloudi boubakar)(1988«investissement et stratégie de développement»édition 1988

²المخطط الوطني المحاسبة 1975 .

إذ أن كل زيادة في الاستثمار تمثل طاقة إنتاجية جديدة يمكن استخدامها في تشغيل المصانع ووحدات الإنتاج الأخرى في مختلف فروع النشاط الاقتصادي.

والتضخم ينتج عن الإفراط في استغلال المواد الإنتاجية مما يؤدي إلى ندرة هذه الموارد وبالتالي زيادة ارتفاع الأسعار ما دام السبب الرئيسي في التضخم هو زيادة الإنفاق من خلال الاستثمار فالحل الوحيد هو الحد من الإنفاق من خلال فرض رقابة محكمة من طرف الدولة على الاستثمار الخاص بحيث لا يجوز إقامة أي مشروع جديد في القطاع الخاص إلا بترخيص من الدولة. إن التحكم في الاستثمار الخاص من طرف الدولة يكون بواسطة معدل الفائدة فإذا أرادت الدولة زيادة الاستثمار الخاص فتقوم بتخفيض الضرائب وتخفيض معدل الفائدة و هذا ما تقره النظرية الكينية التي تبرز اثر التغيرات لسعر الفائدة على السلوك الاستثماري لرجل الأعمال، ومن تم فقد دلت البحوث الميدانية في الولايات المتحدة الأمريكية على ضعف حساسية رجال الأعمال لانخفاض معدل الفائدة لان معدل التضخم لا يعوضه انخفاض معدل الفائدة. وللاستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية. ويمكننا أن نحدد أهميته حسب بوسري وشارتوا في كتاب: " تحليل و تقييم المشاريع الاستثمارية « كمايلي: أهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي ينمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة.

أما النقطة الثانية والتي تخص الاستثمار فهي أهميته في استغلال المصادر الهامة، والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط. إضافة إلى ما ذكرناه، فالاستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي و المالي وبالتالي يزيد في تنويع الإنتاجية و يفتح باب المنافسة في السوق التجارية . وعليه، سنتعرض بداية إلى التجربة الجزائرية في مجال الشراكة والاستثمار (I-.)، ثم إلى أنواع الشراكة والخصوصية في الجزائر (II-.).

I. - التجربة الجزائرية في مجال الشراكة والاستثمار

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة أزمات ذلك انطلاقا من سنة 1980 إلى يومنا هذا (آ.-)، مما أدى إلى التطور الفعلي للخصوصية والشراكة في الجزائر وذلك ابتداء من سنة 1991 أي انطلاقا من فترة الإصلاحات التي عرفتها الجزائر آنذاك (ب.-).

آ.- أهم مراحل الأزمات التي عاشتها الجزائر

إن تأثير الاقتصاد بالفراغ الإيديولوجي كان واضحا على وتيرة الإنتاج الذي اعتراه انكماش كبير خصوصا منذ سنة 1986، سنة انهيار أسعار البترول فعجز عن تلبية حاجات المجتمع من السلع والتشغيل والسكن وهي ثلاث حالات إستراتيجية. فاستفحال التفاوت بين هذين المتغيرين - الطلب والعرض - هو الذي عجل بانفجار المظاهرات الشعبية الشاملة في 05 أكتوبر 1988 وهي عين الأزمة التي ما بقيت البلاد تتخبط فيها لسنوات عديدة رغم التشريعات الإصلاحية التي سنت في المجال الاقتصادي كتطبيق اقتصاد السوق.

إن الملاحظة العامة التي ينبغي التسبيق بها في دراسة مسار الأزمة الاقتصادية في الجزائر هي أن درجة الانتعاش التي بلغ فيها متوسط معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي السنوي بالأسعار الثابتة خلال مخططات 67-1979 أكثر قليلا من 07 % قد انخفضت خلال المخطط الخماسي الأول 80-84 إلى المعدل نمو سنوي متوسط هو أكثر قليلا من 04% و خلال المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 إلى 01% و. تبين هذه الأرقام أن وضع الميزان الاقتصادي قد تطور في اتجاه سلبي بمعنى في اتجاه الانكماش، و هذا اختلال توازني يعبر عن حالة أزمة اقتصادية و قد عاشت الجزائر خلال الثمانينات مرحلتين مختلفتين :

• **مرحلة 1980 - 1985:** و التي بلغ فيها سعر البترول أوجه من الارتفاع و هو 40 دولار أمريكا للبرميل سنة 1981 و لم ينزل أبدا تحت 27 دولار محتفظا هذا بقوته الشرائية و معززا أيضا ارتفاع الدولار إلى أكثر من 10 فرنك فرنسي.

• **مرحلة 1986 - 1989:** و التي كانت سيئة و انهيار سعر البترول إلى 13 دولار سنة 1986 و هبط حتى 11 دولار للبرميل الخام في نهاية 1988 مرفوقا بهبوط قيمة الدولار أيضا إلى ما يتراوح بين 5 و 6 فرنكات فرنسية أي بنسبة 40 إلى 50 % . و قد قامت الدولة بعدة عمليات إصلاحية تهدف من خلالها إلى تحسين الوضع الاقتصادي المتدهور قد بدأت بإعادة الهيكلة المؤسسات العمومية سنة 1986 في إطار المخطط الخماسي 80 - 85 هولدينغ (Holding) في 15 أوت 1985 ثم صدور قانون استقلالية المؤسسات و بعد ذلك صدر قانون خوصصة مؤسسات العمومية في الأمر 95/22 المؤرخ في 15/أوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 97/12 و لا ننسى انه كانت هناك سياسات أخرى مثل التقشف ، التقويم الداخلي لكن هذا لم يكن كافي كوسيلة للرفع بالاقتصاد الوطني فكان لابد من بناء نظام اقتصاد السوق، بكل ما ينطوي عليه من سلبيات و ايجابيات و هو السياسة المعمول بها حاليا للوقوف أمام تحديات العولمة¹.

• **مرحلة 1990 - 2019:** حيث اتسمت المرحلة في بدايتها بظهور مشاريع عملاقة ، خصصت لها أغلفة مالية ضخمة أثناء البجوحة المالية ، التي اهدرت فيها الأموال العامة ،

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول " الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية «ص 30 - 31. ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر

، دون أن تلبي تطلعات الجماهير ، وعرفت في نهايتها باكتشاف حقائق صادمة عن حجم الفساد الذي طال قطاع المال و الأعمال في الجزائر .

إن تقرير صندوق النقد الدولي الذي صيغ اعتمادا على المادة (4) من القانون الدولي و التي تحدد علاقة أي دولة بالصندوق لاسيما تلك التي تطلب برامج التصحيح الهيكلي و التي تعتمد على المنطق المالي والتقني¹ ، تنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية، ومن بين هذه الأقسام التقرير الرئيسي الذي يتضمن أهم الملاحظات المتعلقة بتطوير الاقتصاد على المستوى الكلي والجزئي ، والمسائل والملاحظات المسجلة على مرحلة 1998-2000 وأي ملاحظة تم تسجيلها من قبل التقرير هي اعتبار التحولات الهيكلية التي عرفت الجزائر لاسيما في مرحلة 1999-2000 مع توقع نسبة نمو تتراوح ما بين 4% إلى 5 % كنسبة حقيقية.

وإن رأى الصندوق FMI ضرورة تحقيق نسبة النمو تتجاوز 6% خارج نطاق المحروقات و ذلك لتقديم التسهيلات للمستثمرين الأجانب في الجزائر سواء شركاء أو خواص، والتقرير الذي سوف ينشر كان محل مشاورات سنوية جرت بواشنطن في 2000/07/07، لذلك يتضمن وثيقة خاصة بالمتابعات البنكية في الجزائر بالنظر إلى الوضعية البنكية والمالية. وأول نتيجة تمخض عنها هذا القرار الإيجابي بعد توزيعها للدولة الأعضاء في منظمة تعاون والتنمية الاقتصادية في منتصف جويلية هو قرار هيئات الضمان (كوفاس، في اكزيم بنك، لويد، دوكراور، هيرمس، سانتشي)، وعدد من الهيئات الضمان الخاصة بإعادة النظر في تقديم المخاطرة الجزائرية، بعدما أن أصدرت هذه الهيئات و خاصة لاكوفاس تقريراً بخصوص الاستثمار بالجزائر، ونصحت المستثمرين الأجانب بالابتعاد عن ذلك نظراً لكبر المخاطرة و عدم استقرار السوق الجزائرية.

¹ ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، ص 35.

على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري تجاوز الخط الأحمر بعد أن عرف هزات عنيفة ، إلا أنه لم يبتعد عن دائرة الاستفهام بخصوص مسائل كثيرة، هذه مسائل طرحت على خلفية إعلان صندوق الاستثمار والاستثمار الذي يعمل بالتنسيق مع هيئات "بروتون وودز" لاسيما الشركة المالية الدولية التابعة للبنك العالمي، استعدادا صياغة دراسة خبرة وجدوى إذ قدمت السلطات الجزائرية طلبا بالخصوص آليات استقطاب الاستثمار الأجنبي، بعدما رفضت الطلبات الجزائرية في السنوات 1995-1996-1997 بالنظر للوضع ا لساند في الجزائر أي الوضعية (السياسية، الأمنية والاقتصادية)، والتي كان يمثل كابحا و رادعا المستثمرين على العموم¹. ولكن مع وجود الاستقرار السياسي والأمني تغيرت نظرة المجتمع الدولي لكن رغم ذلك لم تتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية في اطار الشراكات ومجال التعاون ، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى فساد مناخ سوق الأعمال في الجزائر والمتمثل في شبخ البيروقراطية المسيطرة والمحبطة بالإضافة لعدم ثبات القوانين التشريعية المنظمة و عدم مواكبتها للتطورات العالمية الآنية والمستقبلية.

ب.- تطور فكر الخصخصة والشراكة في الجزائر

إذا كان النقاش على مفهوم التسيير والإصلاحات قد بلغ ذروته في 1988 فان الحديث عن الخصخصة والشراكة لم يبدأ إلا في سنة 1991. فقد كان وزير الاقتصاد السابق² في عهد حكومة حمروش، أول رجل من القطاع العام التابع للدولة الذي فتح ملف الخصخصة والشراكة، وصرح بأنها قلب الإصلاحات الاقتصادية. لكن النقاش الذي فتحه اغلقتة أزمة جوان 1991 السياسية . أما الوزير حسين بن يسعد قال أن الخصخصة من التابوهات و ما يجب هو فتح نقاش كبير وموسع، فالخصخصة تجربة عالمية وهي من متطلبات الدولة، وقد جاءت أطروحة السيد بن يسعد مع نهاية نشاط 1991 و حتى في

¹ جريدة الخبر بتاريخ 2000/08/02 مقال تحت عنوان الأقمي يقيم إيجابيا الاقتصاد الجزائري في تقريره لعام 2000

² غازي ميدوسي، مرجع سابق.

سبتمبر من نفس السنة لم يحدث أي شيء. السيد بن منصور من أرباب العمل العموميين اعتبر في 1991 مثل هذه الطروحات تتبع من خيارات إيديولوجية في حين قال السيد حمياني وزير الصناعة الصغيرة و المتوسطة إن الخصوصية ليست مطلب منظمته. أما السيد يوسف عن أرباب العمل العموميين فاعتبر الخصوصية إطارا مهما لتمويل المؤسسات و تحسين تسييرها.

وذهب الدكتور عبد الرحمن مبتول رئيس جمعية اقتصاد السوق إلى طلب الخصوصية والشراكة في جميع القطاعات العمومية حتى الخدمات العمومية، أما المركزية النقابية فقد فضلت الصمت خلال سنة 1991، رغم ذلك السيد غزالي كان بعيدا في حديثه عن خصوصية المؤسسات المفلسة، لكن هذا الصمت تكسر وتؤكد المركزية النقابية في سنة 1992 أنها ترفض فكرة الخصوصية وتطرح في المقابل أفكار لتقويم الاقتصاد الوطني والقطاع العام. أما حكومة بلعيد عبد السلام فكانت تبعد الحديث عن الخصوصية والشراكة و تتحدث عن المشاركة في احتفاظ الدولة بنسبة 51 % وتحديد المساهمة الخارجية بالتمويل والتكنولوجيات. وإن غياب مشروع حكومة رضا مالك جعل مفهوم الخصوصية يظل غامضا رغم تحدث الحكومة عن بيع المؤسسات المحلية المفلسة.

ولقد أكد وزير إعادة الهيكلة الصناعية سابقا¹ أن الشراكة في الجزائر لم تعد في التابوهات وأن الشعب الجزائري لم يعد ينظر إليها كما كان في السابق. فالدولة لا يمكنها أن تتخلى عن تسيير القطاع العام من جهة ولا عن أكثر من 49 % في المؤسسات التي تملكها. ولم تعد ثورة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ولا المتعاملون العموميين بالحدة التي كانت من قبل²، وحتى ما قد يصاحب ذلك من طرد للعمال، لم يعد يحدث ما كان يحدثه من ضجيج فكل شيء مهيب ويبقى الأمر مرتبطا بالجانب القانوني أي أن القانون الساري

¹مراد بن أشنها

²L'internationaliste , ALGERIE contre tous les clans bourgeois – forger un parti ouvrier révolutionnaire « les nouvelles luttes ouvrières » le 4 octobre 2003 .

المفعول لا يسمح ببيع قطاع العام أو جزء منه للقطاع الخاص، ويعتبر المؤسسات العمومية تراثا وطنيا لا يخضع للإفلاس، وعلى الدولة أن تتجده كلما وقع في ورطة مالية... ذلك هو القانون التجاري الحالي. إلا أن القانون قد عدل وأصبحت المؤسسات العمومية العاجزة ماليا تخضع للإفلاس والبيع في المزاد العلني بعده، و قد قطعت الجزائر شوطا مصغرا في مجال الخصوصية في ميدان الفندقة والسياحة.

II - أنواع الشراكة والخصخصة في الجزائر

إن هذا الموضوع مهم للغاية في مجال الشراكة و كيفية تحقيقها مع المستثمرين الأجانب و بالأحرى المستثمرين الغير المقيمين، فالاستثمار عموما يأخذ ثلاثة أشكال و أنواع بالنسبة لغير المقيمين، فإما أن يكون استثمار لغير المقيم 100% وذلك في شكل فردي. أما الشكليات الأخرى للاستثمار فيأخذان شكل شراكة أولهما شراكة مع أشخاص خواص جزائريين وفيها يكون للمستثمر الغير مقيم ، الحرية في اختيار الشخص أو المؤسسة الخاصة التي يشاركها في النشاط، أما الشكل الثاني فهي شراكة لغير المقيم مع أشخاص أو مؤسسات عمومية و هذه الشراكة لها مميزات تخصها.

أن الاختياران الأولان أي الاستثمار الفردي والشراكة مع الخواص يخضعان لقواعد القانون التجاري أما الاختيار الأخير أي الشراكة مع المؤسسات العمومية يخضع لتشريعات تتعلق بشركة الاقتصاد المختلط. و في هذا الإطار توجد جملة من المسائل يكتنفها الغموض و هناك أسئلة تخص هذا الجانب لم يجب المشرع الجزائري عنها بإقناع رغم الامتيازات الجبائية المتعلقة بالاستثمار إلا أنها لم تعطي الأولوية للاستثمار الأجنبي، فهل اعتماد التشريع الجديد كاف لجلب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر في إطار الشراكة مع المؤسسات العمومية ؟

إن للشراكة فروعاً و أنواع، فمن حيث صفة الشريك نجد أن الشراكة تنقسم إلى نوعين :

النوع الأول هو الشراكة الجزائرية الجزائرية ، والنوع الثاني هو الشراكة الجزائرية الأجنبية و نأخذ على سبيل المثال : عقد الشراكة المبرم بين صيدال SAIDAL و FARMEGHREB في 1999/05/30 والذي ينص على الشراكة في صنع ثلاثة منتجات شبه طبية في مرحلة أولى من طرف شركة FARMEGHREB الموجودة بولاية تيارت.¹

وينتج عن "الشراكة" مخلوق قانوني يسمى بالشخص المعنوي يعيش حياة قانونية (مستقلة) باكتسابه الاسم والموطن²، وتعتبر "الشراكة" عقداً فهو الذي ينشؤها ويبيعها إلى الحياة القانونية ويحدد شروطها وإدارتها والأجهزة التسييرية لهذا المولود الجديد. ويمكن أن تكون المواضيع أو المشاريع المتفق عليها مالية، تقنية أو تجارية وحتى مشاريع علمية (البحث والتطوير)، كما يمكن أن تكون هذه المشاريع طويلة أو متوسطة الأجل.

إن مشاركة رأس المال الأجنبي في الاستثمارات المحققة في الجزائر تتم في إطار القانون المتعلق بتأسيس ووظيفة شركات الاقتصاد المختلط التي جرت وضع التهيئات التي من شأنها جلب الاستثمارات الأجنبية. وذلك عن طريق بروتوكول ارتباط الشركاء الذين يعرفون بالمشروع، مجال التدخل، عمر الشركة في الاقتصاد المختلط، حقوق وواجبات الشركاء.

وبالنسبة للمؤسسات الاجتماعية، المساهمة أو المشاركة، لا يجب أن تكون أقل من 51% أما بالنسبة للشريك الأجنبي فيرتكز على ضمان تحويل المعارف، وحسن التصرف بتكوين التأطيري، جلب تقنيين مؤهلين، إعطاء نظرة أو معرفة للأسواق الخارجية. و في الجهة المعاكسة الشركاء الأجانب لهم الحق في المشاركة في أجهزة التسيير وفي اتخاذ

¹ الخبر الجريدة الصادرة في 23 / 07 / 2000 .

² مجلة المال والأعمال العدد 112 .

القرار حول تقسيم النتائج و رفع أو خفض رأس المال، كذلك في تحويل الأرباح بمنتج نتيجة بيع الأسهم.

مع أن التشريع سمح لرأس المال الأجنبي الاستثمار في الجزائر، إلا انه لم يتمكن من جلب الاستثمارات، وذلك بسبب العقبات والعراقيل، حسب الشركاء هي كثيرة، مثلاً : في حالة تشغيل (الاستغلال الاستثمارات الجديدة) الشركة في الاقتصاد المختلط تشبه عامل عمومي، وكذلك عانت من نتائج القوانين الموجودة كالتسيير الاجتماعي للمؤسسات، رخصة عاملة للاستيراد، السلم العام للموظفين الخ. بالإضافة إلى مستوى المشاركة القليلة للشركاء الأجانب المحددة بـ 49 % واستحالة الجمع بالقطاع الخاص الوطني.

والتشريع الجديد يجرب رفع الالتزامات من اجل تشجيع أشكال الشراكة في إطار المؤسسة المختلطة و كذلك التوفيق بين التشريع واستقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية منذ 1988. أن امتلاك أغلبية رأس المال لا يضمن عدم تسرب رؤوس الأموال ولا يحمي ضد الاقتراض. وقد أدخل المشرع تعديلات تسمح بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر حيث أن المادة 181 من القانون رقم 90-10 في 14 أبريل 1990 والقانون رقم 90-03 في 08 سبتمبر 1990، الذي وضع شروط تحويل رأس المال إلى الجزائر لتمويل النشاطات والتي تقول : "الغير المقيم هو كل شخص طبيعي أو معنوي، جزائري أو أجنبي له المركز الرئيسي لفوائده الاقتصادية خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل في بلد له علاقات دبلوماسية مع الجزائر، والغير مقيمين الأجانب من جهة أخرى يمتلكون جنسية دولة معروفة من طرف الدولة الجزائرية و التي لها علاقات دبلوماسية معها" وتضيف المادة أن المركز الرئيسي للنشاطات الاقتصادية محددة بتحقيق أكثر من 60% من رقم الأعمال خارج الجزائر، أو بالنسبة للأشخاص الطبيعيين لهم أكثر من 60% من ممتلكاتهم خارج الجزائر. والتمويل هو كل نقل لرأس المال و كذلك كل تسبيق لمشروع، ويجب أن تأخذ التمويلات بعين الاعتبار احتياطات الاقتصاد الوطني بواسطة برنامج :

➤ تأهيل الإطارات و الفرد الجزائري ؛

➤ اكتساب وسائل تقنية و علمية كالشهادات و الماركات المحمية في الجزائر ؛

➤ توازن سوق الصرف و تناسب الاتفاقيات الدولية ؛

ولضمان استثمارات أجنبية جيدة قام المشرع في المادة 184 من القانون رقم 10/90 في 14/04/1990¹ بتحديد رؤوس الأموال والإيرادات والفوائد وعلاقات تمويلية و ضمانات تخص العلاقات الدولية . فمجلس النقد والقرض مسئول عن تنظيمها" على مجلس النقد والقرض، الحكم على توافق التدفقات النقدية مع المصلحة العليا للوطن و القواعد القانونية² وبذلك يكون للنشاطات والاستثمارات الأجنبية أثر إيجابي على اقتصاد الوطن (خلق مناصب الشغل، تكوين الإطارات) وتحول إلى نشاطات ينتج عنها ربح من العملة الصعبة أين يكون التوازن في سوق المبادلات، وحتى لا تكون الاستثمارات الأجنبية واجهة وطريقة لترخيص اليد العاملة . وهناك عوامل عديدة تساعد على جلب رؤوس الأموال الأجنبية ونذكر منها:

❖ وجود تشريع موافق يتمثل في المادة رقم 10/90 في 14/04/1990مع استعماله لألفاظ إدارية و إهمال أي تمييز بين الملكيات لرأس المال أو الجنسية بل أن القانون لا يرى فرق بين مستثمر وطني و أجنبي بل يعممه إلى مقيم و غير مقيم.

❖ أما في الجانب الاقتصادي فالجزائر لها عدة امتيازات كوفرة المصادر الطبيعية، مصادر الطاقة، اليد العاملة المؤهلة وقاعدة صناعية بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي فهي قريبة من الأسواق الكبرى حيث أنها توجد وسط المغرب العربي في شمال إفريقيا و في جنوب أوروبا و تمتلك قدرات تنموية هائلة.

¹GUIDE FISCAL DES INVESTISSEMENTS (GFI) 1997

² تصريح وزير الاقتصاد، جريدة المجاهد الصادرة في 23 مارس 1990.

ومن جانب آخر، الجزائر من البلدان القليلة التي سددت ديونها والمقدرة بحوالي 5 إلى 6 مليار من الدولارات في السنة. وحسب الدراسات فهي مرتبة في الصنف ج بالنسبة لتوقعات السوق¹. وقد صرح الوزير المنتدب للتجارة سابق أحمد فضيل باي أن الخصوصية هي طريق ضروري وإلزامي لإنعاش الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمارات يعتمد على التمويل الخارجي². فالإنعاش الاقتصادي لابد وأن يمر بتهيئة وإنعاش الإنتاج داخل البلاد نفسها.

ثالثا. - دور الحوكمة في تعزيز الشراكة و تحقيق الجودة

ينظر إلى الشراكة والخصخصة حاليا على أنها المفتاح الرئيسي لحل مشكلات الاقتصاد و ترشيد إدارته وتحسين كفاءة استخدام موارده³ بشرط الفهم الكامل والصحيح لمفهومها المبني على أساس المنافسة الشريفة و رفع مستوى الكفاءة من أجل تحقيق التنمية الشاملة على كل المستويات. وينظر إلى الخصخصة والشراكة حاليا على أنها حل حتمي في ظل العولمة، فقد أصبحت خطوة حضارية مستقبلية للحاق بركب الدول المتقدمة، كما أنها وبنظر إلى بعض التجارب السابقة تعتبر ناجحة وفعالة مثل التجربة البريطانية التي تعتبر أول تجربة رائدة في الخصخصة⁴. وفي هذا النقطة، سوف نبين مزايا الحوكمة والخصوصية (I.-) وبعد ذلك سوف نتعرض إلى الحوكمة والإدارة الالكترونية (II) .

I. مزايا الشراكة والخصخصة

ويمكن حصر المكاسب والنتائج المستهدفة من الخصخصة في تطوير الاقتصاد (أ)، وذلك حتى من النتائج الخاصة بالجانب الاجتماعي (ب).

¹Des pays et des risques, Investir magazine » n 2 – décembre 2001- janvier 2002, p. 101 .

²Rabah Bettahar , Le partenariat et la violence des investissement, beefm-ed, 1992.

صلاح عباس، الخصخصة المصطلح والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص. 91.

أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002، ص. 40.

آ.- النتائج الاقتصادية : ينتظر من الشراكة والخصخصة أن تحقق ما يلي:

- ارتفاع معدلات الربحية
- رفع الكفاءة حيث أنه ومن الثابت بالتجربة في جميع دول العالم أن القطاع الخاص أكثر كفاءة في استثمار رأس المال والموارد المتاحة من القطاع العام.
- رفع مستويات الجودة مع تقليل التكلفة مما يعطي المنتج ميزة تنافسية في الأسواق المحلية و العالمية، مما يطور في الإنتاج ويؤدي إلى المرونة مما يكفل لها التجدد و الاستمرارية.
- استقلالية القرارات الإدارية.
- تحسين أداء العمال و الموظفين .
- زيادة الحركة في سوق المال وزيادة الإصدارات الجديدة للأسهم، وكذا الارتفاع في أسعار الأسهم.

ب.- النتائج الاجتماعية :

نأمل من الخصخصة والتحول من القطاع العام إلى الخاص أن يحقق النتائج التي وصلت إليها التجربة البريطانية ومن أهمها ما يلي :

- توسيع قاعدة الملكية بين عدد كبير من المواطنين، حتى الفقراء منهم حتى أن شركة الغاز البريطانية قد وصل عدد المساهمين فيها إلى 3 ملايين مساهم.

- تغيير في اتجاهات الشعب ناحية الملكية الخاصة .

• تذويب الفوارق بين الطبقات .

• تحولت النقابة العمالية من معارض شديد إلى مناصر لعملية الخصخصة.

• حصول العمال على مزايا من عملية الخصخصة .

ففي ظل النظام العالمي الجديد الذي يسوده الانفتاح الاقتصادي والحرية التجارية التي ترفض القيود والرقابة فإن بعض المحافظين يتخفون منه باعتباره نظاما يخدم مصالح وأغراض الدول المتقدمة التي تسعى بكل الوسائل إلى التحكم والسيطرة على الدول النامية لكن بطرق مختلفة، فيذهب تفكير البعض منهم على أن الشراكة والخصوصية ما هي إلا استعمار ولكن بوجه جديد . ومع ذلك فإن تطبيق الخصخصة له بعض المساوي التي يمكن حصرها فيما يلي:

• التراجع عن سيادة الدولة إن عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حسب ما تتطلبه الخصخصة ونظام اقتصاد السوق قد يؤدي إلى تراجع سيادة الدولة، حيث ظهر هذا المبدأ مع زوال العصور الوسطى حينما بدأت تتكون الدول، فأعطي ميكافيل الإيطالي للحاكم كل الوسائل لدعم سلطته. أما بودان الفرنسي فكان يدعو إلى السيادة المطلقة¹. والآن مع النظام الجديد و العولمة بدأت مفاهيم سيادة الدولة وضمان الحدود تتلاشى.

• التخوف من عودة الاستعمار إلى المنطقة العربية عبر عديد المنافذ وستلعب الدولة العاجزة والقطاع الخاص المتنامي دورا حاسما في تأكيد عودة الاستعمار بالمعنى المباشر وقد يكون للشراكة دورها أيضا في تسريع إفقار دولة الرعاية وخلق جيش

¹ فاضلي إدريس (2003) " مدخل إلى المنهجية و فلسفة القانون " ص 153-154 ديسمبر 2003 ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر .

من العاطلين والفقراء سيساهم بدوره في زعزعة الاستقرار بما يستدعي التدخل الخارجي وفرض حماية أو وصاية استعمارية على العديد من الدول يثبت ويتأكد عجزها عن إدارة ما لديها من أزمات متفجرة من حين إلى آخر. من خلال مجمل الدراسات التوجيهية والتقييمية والداعية إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية والإصلاحات السياسية المنادى بها لدى منظري العولمة ودعاتها نستشف أن الطريق إلى حل المشاكل بالوطن العربي تتجه نحو تدعيم الخصخصة وتنمية القطاع الخاص وهو ذات بنية هشّة تتركّب من مؤسسات متوسطة وصغيرة تستدعي التدخل المستمر من قبل الدولة كممهد وجهاز تنفيذي لقوانين الشراكة والخصخصة ومن قبل المؤسسات المالية العالمية كأطراف مانحة ومستفيدة. وهذا السلوك المتكالب على جني الأرباح سينحرف بالتنمية ويفضي إلى إفلاس المدافعين على اقتناص فرص الاستثمار فيها. وكلما اتسعت دائرة الإفلاس بين المؤسسات الصغرى وحتى المتوسطة تستدعي الضرورة المزيد من التدخل المالي الأجنبي الذي سوف يبتلع القطاع الخاص المحلي ويستنزف الثروات المتاحة تدريجيا في حين لا تجد الدولة المرتبهة غير منح تشجيعات إضافية وامتيازات جبائية وتأمينية لاستيراد المزيد الاستثمارات الخارجية وهكذا يتراجع دورها لتصبح دولة جباية بلا مكاسب ثابتة وتتآكل المؤسسات الصغرى والمتوسطة المحلية ويغدو رأسمال القطاع الخاص فيمجمله أجنبيا. وهذا الوضع يدفع بأصحاب الهيمنة المالية والتجارية والصناعية الأجنبية إلى طلب الحماية الخارجية لتأمين مصالحهم في مجتمع قليل الإنتاج كثير الاستهلاك.¹

• السيطرة المالية والعلمية والتقنية للدول المتقدمة فقد أصبحت تسيطر على كل وسائل الاتصال و المعرفة والثقافة بل أصبحت تصدر ثقافتها و قيمها إلى الدول النامية وخاصة العربية و الإسلامية منها مما يهدد بمسح هوية وشخصية هذه الدول ويعرقل بنائها وترتيبها للأجيال القادمة على القيم و العادات التي تعودت عليها².

¹الهادي المثلوثي، عودة الاستعمار من الباب الكبير،الوحدوي، تونس، السبت 02 ابريل 2005.

²أحمد ماهر، المرجع السابق، ص38 .

• تدهور القدرات الاجتماعية للدول النامية من جراء تطبيق الشراكة والخصوصية ، وقد تطلبت عملية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من الجزائر إجراء مجموعة من الإصلاحات كتخفيض النفقات الجارية للحكومات من خلال تخفيض عدد عمال القطاع العام و تغيير سياسة التشغيل المطبقة و غلق المؤسسات العاجزة أوخصصتها¹.حيث أن صندوق النقد الدولي انتهج سياسة واحدة منطقتها مالي و تصلح حسب رأيه لكل الدول، وهذه السياسة - التي تسمى النقشف أو التكييف الهيكلي -لا تأخذ في الاعتبار خصوصيات كل بلد²، بل كل ما يهيمه هو الرجوع إلى التوازنات الأساسية . لكن كيف يمكن ذلك في دول تعاني الفقر، البطالة، المجاعة وتدهور صحي. فالأسبقية يجب أن تعطي بالأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأن التنمية الحقيقية هي الصراع ضد المرض والفقر والبطالة والأمية وسوء التغذية، لأن المحافظة على رأس المال البشري هو الجزء الأهم في استعادة واسترجاع الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرار. فمثلا الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر قد قدمت نتائج مقبولة على مستوى المؤشرات الماكرو اقتصادية إلا أنها كانت سالبة ومحرجة على المستوى الاجتماعي خاصة في ميدان الصحة والتعليم فقد انخفضت نسبة النفقات الحكومية لقطاع التعليم من 6.3 في سنة 1994 إلى 5.1 في سنة 2000 و من 4 إلى 2.6 خلال نفس الفترة بالنسبة لقطاع الصحة.

• مواصلة نهب الثروات و الموارد الطبيعية للدول النامية و استغلال قدراتها البشرية التي تعاني البطالة بأجور منخفضة، وإغراق الدول النامية بالمنتجات وجعلها دولا مستهلكة لا منتجة ، حرية تنقل السلع والبضائع التي تنص عليه اتفاقية الشراكة الأرومتوسطية ليست متوازنة حيث أن إمكانيات الدول النامية ما زالت قليلة وناقصة مما يجعلها سوقا احتكارية .

• رغبة أوروبا في تكريس وجودها في المنطقة لتوجيه رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية "بأننا هنا" لأن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تتدخل في كل شاردة وواردة في

¹قلش عبدالله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية، العدد29،السنة

الرابعة، يوليو 2006 . <http://www.ulum.nl/b150.htm>

²ضياء مجيد الموسوي المرجع السابق ص35 .

المنطقة وفي أوروبا نفسها. أن الاتحاد الأوروبي يرغب في إيجاد مجالات أوسع للصادرات الأوروبية من سلع وخدمات خاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية وسعيها لتحرير التجارة الدولية وانضمام أغلب دول منطقة البحر المتوسط إلى عضويتها. كما يهدف الاتحاد الأوروبي إلى إقامة سوق تجارة حرة بينه وبين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعطي للصادرات الأوروبية معاملة تفضيلية لأن هذه البلدان تشكل سوقاً رئيسية لدول الاتحاد الأوروبي ومصدراً هاماً من مصادر الطاقة والأموال الموظفة في أوروبا. ثم يهدف إلى احتواء العنف الذي ينتشر في بعض البلاد المتوسطية عن طريق خطة لمحاربة الإرهاب. ويرى الدكتور محمد الأطرش بأن الاتحاد الأوروبي مثله مثل الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر الأصولية الإسلامية نوعاً من الإرهاب الذي يجب محاربتة، كما يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تخفيف عبء الهجرة لأبناء الجنوب إلى دول الاتحاد.

II- الحوكمة والإدارة الإلكترونية

لقد أصبحت الحكومة الإلكترونية ضرورة حتمية يجب السعي لتطبيقها في كل دولة عصرية تريد أن تواكب تطورات عصر الثورة الرقمية، حيث لا يختلف هذا النظام الإداري عن نهضة المعلومات العالمية، لأنه يتمتع بمجموعة من الإيجابيات والمميزات خاصة في مجال المرافق العامة وما تقدمه من خدمات، ما يجعل التحول إليه من الضرورات، حيث من شأنه أن يسرع من عملية إنجاز المهام في الدوائر الحكومية وتخفيض التكاليف وتبسيط الإجراءات، فضلاً عن تحقيق الشفافية في الإدارة ومكافحة الجرائم الوظيفية والفساد الإداري، حيث يعد الفساد الإداري مشكلة عالمية تترتب عليها نتائج وخيمة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء، فالفساد يعوق معدلات النمو الاقتصادي ويضعف الثقة المنظمة العامة، ويضعف مكانة السلطة السياسية والإدارية في الدولة. لهذه الأسباب وغيرها فضلنا التعرض إلى أهم المزايا التي تتوقف عليها الحوكمة الإلكترونية (آ-). مع تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات لعلها تجد صدقاً لذا أصحاب القرار (ب-).

آ. - مزايا الحوكمة الإلكترونية

وتوفر الحوكمة الإلكترونية العديد من المزايا سواءً للدوائر الحكومية أو المواطنين من ضمنها التالي:

- 1 -سرعة أداء الخدمات للعملاء مع الحفاظ على جودتها.
- 2 -نقل الوثائق إلكترونياً بشكل أكثر فعالية.
- 3 -تقليل التكلفة نتيجة تبسيط الإجراءات وتقليل المعاملات وتخفيض وقت الأداء.
- 4 -تقليل الحاجة إلى العاملين القائمين بأداء الخدمة وخاصة فيما يتعلق بالمعاملات الورقية.
- 5 -تخفيض الأخطاء إلى أقل ما يمكن، فالنظام الإلكتروني أقل عرضة للأخطاء.
- 6 -الوضوح وسهولة الفهم من قبل المتعاملين لما هو مطلوب منهم من وثائق.
- 7 -تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال.
- 8 -تقديم الخدمات وفق برنامج منظمة سلفاً، فالمواطن يستطيع الحصول على الخدمات في أي وقت خلال 24 ساعة يومياً، من دون تدخل من جانب الموظفين.
- 9 -مشاركة المواطن في معالجة السلبات عن طريق تيسير استطلاع رأي متعلق بالشؤون الإدارية الإلكترونية في الحكومة.
- 10 -استقطاب واختيار الموظفين بطريقة محايدة على أساس الكفاءة والخبرة في العمل من دون اعتبارات شخصية.

ب. - التوصيات والاقتراحات

بما أن الشراكة والخصخصة أصبحت أمرا حتميا لا يمكن التخلي عنه ، ولتفادي مجمل المساوئ المنتظرة منها نقترح ما يلي:

1. برامج التكيف الهيكلي يجب أن تكون واقعية ، و أن تتفادي إرهاق القدرة الشرائية للمواطنين¹.
2. النظر إلى الخصخصة والشراكة كنهج للإصلاح الاقتصادي و ليس كرد فعل لضغوط الدولية.
3. تهيئة المناخ السليم و الملائم يعتمد على الإصلاحات في كل المجالات.
4. تهيئة مناخ تشريعي وسياسي واقتصادي في آن واحد، فالخطة السياسية والاقتصادية للدولة تدعمها مجموعة القوانين المساعدة على تنفيذ الخطة.
5. ضرورة الربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن الأولى لا تتم إلا بمراعاة الثانية حيث أن اختيار نوعية الاستثمار مرتبطة بحاجة المجتمع للمشروع في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، لذلك تركز على تحقيق العائد الاجتماعي إلى جانب تحقيق الربح الاقتصادي².

¹ ضياء مجيد الموسوي المرجع السابق ص 36 .

² صالح صالحي/نواره بن عامر (2003) "الصيغ التمويلية و معالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة" ص 51-52 مجلة الباحث العدد 2/ 2003 .

6. وضع بعض القيود والشروط على المستثمرين الأجانب كضمان للاستقرار الاقتصادي.

7. ضرورة تدخل الدولة و بقائها كمراقب للحفاظ على الاقتصاد الوطني، فإذا نظرنا إلى التجربة البريطانية نلاحظ بأن الحكومة تحتفظ لنفسها بما يسمى بالسهم الذهبي وهو عبارة عن سهم خاص¹ يعطي بعض الامتيازات للدولة من أجل بقائها كمراقب في كل المؤسسات.

8. بقاء القطاعات الإستراتيجية في يد الدولة ، حيث لا يمكن الدخول بها في الخصخصة لأنها تعتبر قطاعات مهمة في ضمان أمن واستقرار البلاد.

9. عدم اللجوء إلى خصخصة قطاعي التعليم و الصحة.

10. الحد من نمو المصروفات الحكومية المتكررة باستثناء قطاعات النمو المستهدفة كالتعليم و الصحة مثلا وذلك للمساعدة في تحقيق ميزانية متوازنة.

11. تجسيد منطقة التجارة الحرة العربية تتم بتنمية التعاون العربي المشترك.

الخاتمة

لقد دعا ابن خلدون منذ قرون خلت إلى عدم تدخل الدولة حيث قال في كتابه الشهير "المقدمة" إذا تدخلت الدولة في التجارة والزراعة، أضر هذا بالمواطنين قلل عوائد الدولة، وهدم المدنية " ولكنه لم يلغي دور الدولة الفعال في عملية التقويم والمراقبة. وإذا

¹أحمد ماهر المرجع السابق ص42 .

أصبحت الدول العربية أمام أمر حتمي لا يمكنها الخروج عنه ولا الهروب منه، إلا إنها تستطيع وبفضل توحيد جهودها أن تتخطى المراحل المتفاوتة للأزمة.

وإذا أردنا مواكبة الدول المتقدمة و الوصول إلى مكانتها الاقتصادية المرموقة فإن عملية نقل التكنولوجيا وتطبيق البرامج في مختلف الميادين بحذافيرها أظهر لنا منذ فترة من الزمن أنها لن تجدي، وما فشل وانهار النظام الاشتراكي إلا دليل واضح على ذلك. ومع السعي إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق وجب علينا التمعن في التجربة الأوروبية في عملية الاتحاد، فرغم الاختلافات الموجودة بين دول أوروبا في اللغة والمعتقدات ... إلا أنها استطاعت أن تتخطى كل هذه القيود. إذن فما بالك بالدول العربية التي تتعدم فيها هذه الاختلافات. لقد آن الأوان لانتهاج سياسات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وسياسية تتلاءم ووضعية المجتمعات العربية، كما آن الأوان لتوحيد الجهود العربية من أجل تحقيق التعاون المشترك للوصول بشعوبها إلى التنمية المستدامة.

في الختام يتضح مما سبق أن التحول إلى الإدارة الإلكترونية يحقق العديد من المزايا¹ التي تساعد على الحد من الفساد الإداري وتقليل آثاره السلبية على المجتمع وسلوكيات الأفراد، حيث إن انتشار تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يحسم الكثير من المشكلات الحكومية، ويقدم آليات وحلولاً ترتقي بخدمة المواطنين. وفي ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن المستثمر الأجنبي يتمكن من معرفة حقائق وشروط محددة تسمح له بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

¹<http://www.alkhaleej.ae/economics/page/d73f6c06-5e2d-4350-94f4-090c04d3d13d#sthash.aZLOoMaV.dpuf>

المراجع

باللغة العربية

- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير " دار الشروق، 2001.
- أحمد ماهر، دليل المدير في التخصصة " الدار الجامعية الإسكندرية 2002 .
- أحمد الليثي، الجسر، البطالة في العالم العربي....أسباب وتحديات.
- الأمم المتحدة، قمة جوهانسبورغ عام 2002 .حقائق عن إفريقيا 4 أيلول سبتمبر 2002.
- الخبر بتاريخ 2000/08/02 مقال بجريدة الخبر تحت عنوان " الأفامي يقيم إيجابيا الاقتصاد الجزائري في تقريره لعام 2000.
- الخفاف، عبد علي السياسات السكانية في الوطن العربي . عدن : دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2001.
- الرميحي محمد، الخليج العربي والفرص والتحديات الحضارية والمعرفية للقرن الواحد والعشرين، 1999، ص 103-124.
- المجاهد، تصريح وزير الاقتصاد في جريدة المجاهد الصادرة في 23 مارس 1990.
- المجلس الوطني للمحاسبة 1975.
- الهادي المثلوثي، عودة الإستعمار من الباب الكبير " -الوحدوي نت - 02 ابريل 2005.

• برنامج إدارة الحكم في الدول العربية أخبار إدارة الحكم النشرة الإخبارية
الفصلية - العدد الأول كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2005 - الجزائر. الحياة،
11 شباط/فبراير 2005

• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي
والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام، 2002.

• بوادجي عبد الرحيم وعصام خوري، علم السكان نظريات ومفاهيم، دار
الرضا للنشر، دمشق، 2002، ص 63 97 .

• روبرتز، سنغافورة " الدولي " يتوقع تباطؤ النمو في شرق آسيا .

• سوريا تستهدف نموا بـ 8 بالمائة و اجتذاب استثمارات سنوية حجمها 8
مليارات دولار

• ساسي سفيان، مقومات نهضة إنسانية الجزائر،
www.rezgar.com/m.asp?i=55

• صلاح عباس، الخصخصة المصطلح والتطبيق، مؤسسة شباب
الجامعة، الإسكندرية، 2003.

• ضياء مجيد الموسوي "الخصوصية والتصحيحات الهيكلية " ص 35
ديوان المطبوعات الجامعية - 2001 - الجزائر.

• فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، ديسمبر 2003
ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

• عبد الخالق عبد الله، (تحرير) الخليج العربي وتحديات القرن الواحد
والعشرين، الكويت، دار قرطاس للنشر.

• عبد المعطي عبد الباسط، الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر في جدلية العلاقات وتدايها في البلدان العربية، ورقة مقدمة في اجتماع حول إدماج الأبعاد السكانية في عملية التنمية، شرم الشيخ 17-19 كانون الأول- ديسمبر 2003.

• عثمان محمد عثمان، الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية التغير في فكر التنمية وممارستها وملاحظات على التجربة المصرية" القاهرة

• علي عبد الله موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، العدد 2، 2003.

• قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروبية الجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية، العدد 29، السنة الرابعة - يوليو 2006 .
<http://www.ulum.nl/b150.htm>

• مجلة مال و أعمال، الاقتصاد السعودي يعيش مرحلة ازدهار في 2004.

• محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم، دار القاهرة، ص7-12 .

• محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

• منصور الجراي، انخفاض الدين الخارجي إلى 3.5 مليار، الوطن العربي، صنعاء.

• ميثاء سالم الشامسي، السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في الوطن العربي، برنامج المنتدى العربي للسكان 2004.

- Ben Habib, A partenariat d'entreprise Nord- Sud, nouveaux modes de coopération et de processus de gestion stratégie colloque international université Laval Québec 09-11 nov. 1999.

- Heer, David M. and Jill S. Grigsby (1992), Society and Population. New Jersey Prentice – Hall p 10. Third Edition

- « Investir magazine » n 2 – décembre 2001- janvier 2002

- La santé crée de la richesse Communiqué de presse du 1er juillet 2003

- L'internationaliste, ALGERIE contre tous les clans bourgeois – forger un parti ouvrier révolutionnaire, Les nouvelles luttes ouvrières « le 4 octobre 2003.

- Osman Magued, (1997), Population Policies in Egypt, Jordan and Yemen, paper

presented at the the Second Meeting of Heads of National population Councils/ Committees in the Arab Countries on Population Policies and Sustainable1-4 December

- OMS : La pauvreté et les conflits aggravent les troubles mentaux".

- Rabah bettahir, Le partenariat et la violence des investissement », beefm-ed 1992

- United Nations (2000), Global Population Policy Database, 1999. New York: UN.